

■ هتاف دُهُام

جلسات متتالية لهيئة الحوار الوطني في 6 و7 و8 تشرين الأول حذّرها رئيس المجلس النيابي نبيه بري أمس عقب الجلسة الثالثة. أهمية هذا التوقيت هي في الإسقاط الزمني، إذ تأتي هذه الاجتماعات عقب اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقبل حراك الشارع العوني في 11 تشرين الأول عشية إحالة قائد فوج المغاوير العميد شامل روكز إلى التقاعد في 15 منه.

وعليه ستسود لعبة تقاذف التعطيل ومسؤوليتها مع فراغ العناوين السياسية الكبرى من أي إمكانية تقدم، ويبدو أننا سنرى في هذه اللحظة الراهنة إدارة تكتيكية لكل طرف من استخدام العناوين لخدمة التكتيك من دون إحداث خرق طبيعي للمشهد على الأقل لي ما بعد عطلة عيد الأضحى وظهور نتائج نيويورك وكيفية التعاطي مع الأحداث في المنطقة. وفي الانتظار يريد رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون أن يوفر وحزب الله فرصا إيجابية لحلول موضوعية للأزمات العالقة. في المقابل هناك من يقارب الأمور من خلال الصعوبات الجامدة والمعزوقات نفسها لأن نية لديه لتفهم صعوبات اللحظة الحالية ويريد أن يدفع بخصمه ليجعله أمام الحائط. يدرك العماد عون أن وجوده في الحوار على الأقل شكلاً يمثل مناورَة تضيق الخناق على الخصم وأن كان لن يتردّد بالخروج من الحوار إذا بقي هذا الحوار يدور في حلقة مفرغة.

لا يريد الجنرال عون بالتفاهم مع حليفه حزب الله إن يظهر بمظهر الممثل والمعرقل الأول للحوار. فحضر أمس الجلسة الثالثة منه، والتي أعقبتها خلوة ضمت إلى الرئيس بري، رئيس الحكومة تمام سلام، رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد، رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط، رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنورية، وفيما شارك في الخلوة المعاون السياسي لرئيس بري الوزير علي حسن خليل والنائب علي فياض، بقي النائبان غازي العرضي وإبراهيم كنعان في المكتب المجاور لمكتب الرئيس بري. طرح رئيس المجلس في الخلوة سلة متكاملة بدءا من الاتفاق على ترقية العمداء وشرعة المجلس العسكري بكل أعضائه بما فيه حل مشكلة العميد شامل روكز والانتقال إلى تحصين الحكومة وآلية عملها وصولا إلى فتح أبواب المجلس النيابي أمام تشريع الضرورة، أيّده النائب وليد جنبلاط من دون تحفظ ووافق الجنرال عون على الطرح، فيما اعترض عليه السنورية الذي سجل ملاحظات من كل حذب وصبوب، وتوقف عند آلية عمل مجلس الوزراء وصلحية رئيس الحكومة من دون أن يبدي أي حلحلة على نحو يشكل انقلابا على الآلية المعمول بها أمام ما جعل هذه الخلوة خالية الوفاض، لا سيما بعدما أقيها برعدان نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع الوطني سمير مقلب وإغلا نسوية الترقبات.

ويتعبر مقلب وفق ما علمت «البناء» أن الأولوية في الترقية تأتي كالتالي:
أولاً: نائب رئيس الأركان في شؤون التخطيط العميد مارون حتى من دور 1980.
ثانياً: قائد الحرس الجمهوري العميد وليد الغفري (الذي يشترك الرئيس ميشال سليمان تسميته).
ثالثاً: قائد منطقة الجنوب العميد فرنسوا شاهين.
رابعاً: قائد منطقة البقاع العميد البير كرم.
خامساً: قائد مقرّ عام الجيش العميد جورج كيوان.
سادساً: مدير الأفراد العميد كلود حايك.

إخبار إلى رئيس مجلس القضاء بقضايا فساد

تحرك رياضي وتسجيل أهداف في ساحة النجمة

بالتزامن مع التأم طاولَة الحوار أيس، نفذت جمعيات الحراك المدني تحركاً رمزيًا في وسط بيروت، لتذكير من بعينهم الأمر بعدم رضاهم عن أداء الطبقة السياسية.

واتخذ التحرك طابعاً رياضياً سلمياً، حيث بادر الناشطون من حملة «طلعت ريحتمك» إلى رمي الكرات الملوّنة من على الحائط الإسمنتي الذي شيدهته القوى الأمنية ليلة أول من أمس، وتكثروا عليها مطالبهم ورشقوها في اتجاه الشارع المؤدي إلى بلدية بيروت ومداخل ساحة النجمة.

وفي السياق، أكد الناشط محمد الحركة أن «الطيات تفضل مطالبين وفيها دالة واضحة على أن الطابية دوماً في ملعب الشعب وأنها قادرون على تسجيل الأهداف بحق هذه السلطة الحاكمة».

وفي وقت لاحق انضمت مجموعة من حركة «صرخة وطن» التي كانت تنفذ وفقة أمام قصر العدل، إلى المعتصمين الذين أقاموا حلقات رقص ودبكة الأمر الذي أدى إلى ازدهام السير لبعض الوقت.

في المقابل، اتخذت تعزيزات أمنية وراء الشريط الشائك، واستقدمت قوة من مكافحة الشغب إلى مكان الاعتصام تحسباً لأي طارئ. إلا أن التحرك انتهى بهدوء ولم تسجل أي صدامات مع القوى الأمنية.

وكان عدد من هيئات المجتمع المدني اعتمد أمام قصر العدل تحت عنوان «صرخة وطن»

شهب بعد لقائه وزير الداخلية؛

لا حل لأزمة النفايات إلا التشاركية

أكد وزير الزراعة أكرم شهب، بعد لقائه وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، أن «لا مجال لحل آخر لأزمة النفايات، إلا الحل التشاركي الذي توصلنا إليه ونسعى إلى تذليل كل العقبات السياسية وغير السياسية، كي نرفق إلى المواطنين خبر بدء تنفيذ»، وقال: «نعلم أن هناك بعض الأصوات المعترضة في شأن فتح مطمر الناعمة لمدة 7 أيام، لكن قرار البلديات كان واضحاً، وهي أعطت موافقتها».

وإذ أكد وجوب «تحمل نفايات العاصمة لمدة ستة ونصف سنة، كمرحلة انتقالية لأن العاصمة تحملتنا جميعها»، أعلن «أننا نسعى إلى تحويل مكبٍ سرار في عكار إلى مطمر صحي، ولا شيء اسمه رفض مطلق للخلطة الحكومية إذا كان الحل تشاركياً».
وأوضح أن «تنفيذ الخلطة يتطلب عدداً كبيراً من العتاد، وهي عملية تكاملية واسعة، فهناك

البناء

6 تشرين الأول يسبق الإسقاط الزمني؟

سابعاً: رئيس فرع مخابرات الجيش العميد ريشار حلو. ويشير مقلب إلى «أن هؤلاء رقبوا المرتبة في 20 بين الضباط الموارنة وال50 بين روكز الذي يحتل المرتبة 20 بين الضباط الموارنة وال50 بين كل الضباط برتبة عميد من كافة الطوائف.

وإذا كان تكثيف الجلسات الشهر المقبل قد حمل بوادر إيجابية إن الحوار لم ينع بعد، فإن جلسة أمس التي لم تختلف نتائجها المعلنة عن الجلستين السابقتين، سجل فيها العماد عون طابية في مرمى 14 آذار. لم ينحصر النقاش بالبند الرئاسي إنما توسّع ليشمل البنود كافة لا سيما القانون الانتخابي. وذكر الرئيس بري بمطالبته الحضور في الجلسة الماضية تقديم اقتراحات عملية محدّدة، وإشارته إلى أنّ اتفاق الدوحة ممكنًا من انتخاب رئيس وإقرار قانون انتخابي وتشكيل حكومة، داعياً إلى حل شامل يبدأ برئاسة الجمهورية وإقرار قانون انتخابي وتشكيل حكومة. وقال: «لم نعد في حاجة إلى الدعوة إلى فتح دورة استثنائية، لأنّ العقد التشريعي العادي اقترب موعدة». وأضاف: «لم نعد قادرين على تجاوز النسبية»، مشيراً إلى «الاقتراحات التي قدّمها حكومة الرئيس نجيب ميقاتي والاقتراحات الأخرى لقوانين الانتخاب التي نوقشت في لجنة التواصل من بينها اقتراحه القانون المختلط القائم على النسبية والانتخاب الرئاسي، إلا أنّ ذلك لا يعني أنّ نغفل عن الموضوع الأساس لانتخاب الرئيس».

ودعا رئيس الحزب الديمقراطي النائب طلال أرسلان إلى أن يبقى الحوار قراراً سيادياً من دون أن يستجيب لأيّ دعوة لعقده في الخارج. وتساءل هل هناك احتراماً كامل لمبادئ الدستور؟ وما هو الموقف من تطبيق مواد الدستور غير المطبقة؟

وأعاد رئيس حزب الكتائب سامي الجميل التذكير باقتراحه السابق أن علينا الاتفاق على اسم رئيس أو نذهب إلى المجلس لانتخاب من يمكن انتخابه. ورفض الجميل أيّ تعديل دستوري أو قاعد جديدة في غياب رئيس الجمهورية، لافتاً إلى «أنّ الرئيس هو الضمانة المؤسساتية للمسيحيين. ولا يستطيع أحد أن يدّعي القيام بهذا الدور. وطالب بجلسات متتالية للحوار وللحكومة بعد عودة الرئيس سلام من نيويورك.

ورفض وزير الاتصالات بطرس حرب أيّ تعديل للدستور تحت أيّ مسمّى وطالب بانتخاب رئيس وبتكثيف الجلسات وبإيقاف حملات التهميخ الإعلامي ضدّ بعضنا، واعتبر أنّ الدوحة تجاوزت الدستور. علق بري على حرب: «بالعراقي يقولو زين بسّ عمليا كيف ينصرف كلامه؟ وأعاد وزير السياحة ميشال فرعون التذكير بضرورة الاتفاق على سلة متكاملة في غضون ثلاثة أشهر ومعالجة موضوع اللاجئين، ودعا إلى حياد لبنان والاتفاق على برنامج لتجاوز أزمة الثقة بين اللبنانيين. واعتبر جنبلاط: «أنّ النقاش الدائر هو دستوري في حين أنّ الخلاف سياسي وعلينا أن نتفق أو نذهب إلى الخليج الفارسي أو سوتشي أو جزر سيشيل، لكن الأساس أن يحصل هذا من دون حدث أمّني كما حصل في السابق. واعتبر أنّ حياد لبنان مستحيل فيما أن نكون مع «إسرائيل» أو نكون ضدّها. وأشار إلى أنه لم يعد يتحدّث عن سورية، لذلك دعونا نتحدّث عن قانون الانتخاب والجسبية للخرق بتوصيات.

واعتبر رعد «أنّ الأزمة عميقة ومتشعبة وأنّ الشغور الرئاسي ليس سبباً للأزمة إنما هو كشف الأزمة. وقال هناك مغفان للحل: المغفد الأول يكون عبر التفاهم على اسم الرئيس ويمكن أن نصل إلى هذا الأمر عبر طاولة الحوار أو ننتظر ألف عام، والمغفد الثاني يكون من خلال الاتفاق على قانون انتخاب وعلى مبادئ قانون الانتخاب ونترك التفاصيل للجآن. ودعا الأمين العام لحزب الطاشناق النائب هاغب بقرادوني إلى

رأى نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم في كلمة خلال حفل تخرج المعلمين، في «مجمع المجتبي» أن «كل المشاكل في لبنان مصدرها العقلية الطائفية التي يستتر خلفها زعماء الطوائف من السياسيين الذين يتسترون بطواقهم لتحميمهم من الارتكابات والمخالفات والإضرار بالوطن. كل المشاكل من تعطيل الدستور، صحيح أنه يوجد دستور لبناني لكن للأسف لا نعمل في لبنان بمقتضى هذا الدستور، وإنما نقتطع في كل يوم صيغة وتسمية وعنواناً وشكلاً من أجل أن نضرب الدستور وننتقل من خلال الحماية الطائفية لنتحقق بعض المكتسبات على حساب كل البلد، والإين هو التوافق في الدستور الذي يعبّد طريق الحياة السياسية».

وأضاف: «نحن مع التوافق ولكن تحت سقف الدستور، وأن نحترم القوانين والأنظمة، نحن مع التوافق ولكن هذا لا يعني أن نعطى تسهيلات تلغي الدستور تماماً، وإلا ما نراه اليوم للأسف يعطل الحياة ويعطل كل الأمل».

وتابع قاسم: «قلنا مراراً إنّنا مع استمرار الحكومة اللبنانية لأن هذه الحكومة لو سقطت ستكون أمام فوضى غير عادية في داخل لبنان، لأنّ هذه الحكومة تمتلك المقومات العظيمة. بلقنا الحجر الباقى في الدول اللبنانية، فقط لا نريد أن يسقط هذا الحجر حتى لا يتفجر البركان وحتى لا نخسّر كل الدولة التي تقع على رؤوس الجميع، ولكن استمرارياً

محليات سياسية

قاسم: نحن مع التوافق تحت سقف الدستور



الوطني والفراغ والتعطيل فنحن مع انتخاب الرئيس القوي، لسنا مع الرئيس القوي ويعلمون أنه طريق حصري هم الذين يعرقلون وهم الذين يقبلون بالفراغ».

وتابع قاسم: «نحن في زمن الاستقرار الأمني والسياسي الغربي من نوعه في لبنان مع توتر المنطقة، وهذه فرصة علينا أن نستغلها قبل أن نضيع، من قال أن الفراغ إذا استمر في المؤسسات الدستورية من مجلس النواب إلى مجلس الوزراء إلى رئاسة الجمهورية بأن هذه الفرصة المتاحة للاستقرار ستستمر طويلاً؟ ما يضمن المستقبل وما يمكن أن يجري؟ فلنتابع إيجاد حلول قبل أن نفوتتنا الفرصة وعندما سيكون الندم صعباً جداً».

الأمن العام يوقف سورياً يقود مجموعة إرهابية

اعترافات جديدة للأطرش: القتال ضد الجيش وتفخيخ سيارات لتفجيرها في لبنان وسورية

تفخيخ «داعش»، انتقل مع مجموعته إلى مدينة الرقة السورية، حيث التقى قياديين في التنظيم المذكور. وبعد عودته إلى لبنان، شارك في القتال ضد الجيش في عرسال، وفي الهجوم على مركز القيادة التابع للجيش، ولا تزال التحقيقات مستمرة مع المدعو الأطرش لكشف تورطه في قضايا إرهابية أخرى.

وفي بيان آخر، أعلنت مديرية التوجيه في قيادة الجيش، أن دورية تابعة لمديرية المخابرات في بلدة شبعأ أوقفت ليل أول من أمس، المواطن محمود محمد الحبري الذي كان يقود سيارة بيك آب على متنها 9 أشخاص من التايعبة السورية، وذلك أثناء محاولته تهريبهم من منطقة عرسال السى جرود بلدة شبعأ الحدودية، وقد ضبطت بحوزتهم 10 أجهزة اتصال. وتم تسليم الموقوفين مع المضبوطات الى المرجع المختص لإجراء اللازم.

وأعلنت المديرية العامة للأمن للعام، بدورها، أن في إطار متابعة نشاطات المجموعات الإرهابية والحلايا القائمة التابعة لها وتعقبها، وبناء على إشارة النيابة العامة المختصة، أوقفت المديرية العامة للأمن العام السوري (أ.ع.) لإقدامه على ترؤس مجموعة إرهابية مسلحة وقيامه بتصنيع المتفجرات وهندسة الصواريخ وتفخيخ سيارات تحمل لوحات إرهابية في مصنع يملكه في منطقة بيروت السورية واشترake مع آخرين بالتواصل مع السوري (ف.ق.) الذي تبني تفجيري السفارة الإيرانية في بيروت وتقديم الدعم المالي له. بعد انتهاء التحقيق معه أحيل إلى القضاء المختص، وتجري المتابعة لتوقيف باقي الإضخاص المتورطين».

مراد التقى وفداً من «تجمع العلماء»؛

لاستفتاء الشعب حول قانون الانتخاب النسبي



مراد مستقبلاً وفد تجمع العلماء

«العنوان الرئيسي هو ما يجري في المسجد الأقصى»، مضمناً «من الإخوة الفلسطينيين بداية أن تكون هناك حركة أو انتفاضة في مواجهة الغطرسة الصهيونية. ومحاولة تهويد المسجد الأقصى».

وعن الوضع في سورية قال مراد: «نحن على ثقة بالمدور الروسي الذي بدأت معالمه تظهر ونعتقد أن له تأثيراً كبيراً على الأحداث وستنتصر سورية على الإرهاب بمساعدة روسيا ودول حليفة أخرى». وأضاف: «في ما يتعلق بالشان اللبناني، فإن العنوان الأول والأخير بعدما وصلنا إلى طريق مسدود هو الذهاب إلى الشعب وانتخابه عبر نظام قانوني عادل أي قانون انتخاب أقل النسبية، إما على أساس دائرة الوسطى». وأكد مراد، من جهته، أن

كشفت قيادة الجيش – مديرية التوجيه عن اعترافات جديدة للموقوف المطلوب إبراهيم الأطرش حول تورطه في عمليات إرهابية مشيرة إلى أن التحقيقات مستمرة معه لكشف المزيد.

وجاء في بيان القيادة في هذا الصدد «الحاّقاً لبليانها السابق، والمتعلق بتوقيف المطلوب إبراهيم قاسم الأطرش، لانتماثه إلى تنظيم إرهابي واعدائه على مراكز للجيش، وتورطه مع آخرين في أعمال إرهابية. ويتنبّج التحقيق معه، اعترف المدعو الأطرش بأنه باشر اعتباراً من العام 2011، بتجارة الأسلحة والذخائر الحربية، واشترake مع آخرين في نقلها إلى عرسال ومنها إلى الداخل السوري، لمصلحة أحد التنظيمات الإرهابية.

ويعد توقيفه من قبل مديرية المخابرات في العام 2012، واتقضاء مدة محكوميته، عاود تواصله مع التنظيمات الإرهابية، وبيع لواء «جند الحق»، وأنشأ

مجموعة إرهابية قامت بتفخيخ السيارات، بمساعدة أبو جعفر القسطلاني (قائد كتيبة ما يسمى شهداء القسطل)، الذي نسّق معه عمليات شراء السيارات وتفخيخها، وإرسالها إلى سورية ولبنان، ومنها جيب من نوع GMC كان معداً للتفجير في البزالية، لكنه انفجر وادى إلى مقتل المدعويين عمر الأطرش وسامر الحبري، وجيب من نوع غراند شيروكي، كان معداً للتفجير في الصحابة الجنوبية، لكن تم ضبطه من قبل الجيش. أما السيارات الأخرى، فقد تم تفخيخها وسلمها إلى آخرين ولم يعرف مصيرها.

كما اعترف الموقوف بمشاركته في القتال مع كتيبة «جند الحق» تحت قيادة أبو مالك التلي، وبعد مبايعته دعا رئيس حزب الاتحاد الوزير السابق عبد الرحيم مراد إلى استفتاء الشعب حول قانون انتخابي على قاعدة النسبية على أساس دائرة انتخابية واحدة أو خمس دوائر.

كلام مراد جاء بعد استقباله أمس وفداً من «تجمع العلماء المسلمين» برئاسة الشيخ حسان العبدالله، بحضور نائب رئيس حزب الاتحاد أحمد مرعي وعضو المكتب السياسي طلال خاتكان، والذين خلال اللقاء البحثي في المستحدثات على الساحتين اللبنانية والعربية.

إثر اللقاء أوضح العبدالله أن البحث تناول «أمورا عدة على الصعيد القومي والإسلامي وأهم قضية في منقلبتنا هي ما يحصل في فلسطين حيث أن الاحتلال الصهيوني يحاول من خلال تعديياته على الأقصى فرض تقسيم الزماني والمكاني ومن بعده هدم المسجد الأقصى لبناء هيكله المزعوم». وأضاف: «ما كان العدو ليقوم بما يقوم به لو كنا على قلب واحد ولو كنا نحمل هذا القضية الأساسية التي هي قضية فلسطين»، مشيراً إلى أنّ «العدو الصهيوني الذي يكن العداوة للأمة العربية والإسلامية يقوم بهذا الأمر مقدّمة من أجل الاستيلاء على القدس وفلسطين وإنما قام بذلك بعد أن نجح في إيقاع الفتنة بين أبناء الأمة وهو الذي يقف والخيار ولم تتنازل للمشروع الأميركي الصهيوني».

واختمت المناظرة بالقول: «إن رايات النصر في سورية بدأت بالظهور وعلى من عاش وهم سقوط الرئيس السوري (بشار الأسد) أن يشهد حقيقة نصر الرئيس وانتصار سورية المقاومة».

الشمالى والجنبوى.»

وأوضح أن «الوزير المشنوق أبدى استعدادده للمساعدة في هذا الموضوع باعلى المعايير البيئية والصحية من أجل هذه المعالجة كليا وهي لفترة قصيرة تمتد الى حين ايجاد الحل الجذري والنهائي من قبل وزارة البيئة لموضوع النفايات».

وقال: «في ضوء هذا الموضوع ستكون لنا اجتماعات متلاحقة كاتحاد مع المجتمع المدني والفاعليات من أجل درس الموضوع لتحديد المكان وكيفية معالجة هذه النفايات وطرق طمرها أو تصريفها».

وعما إذا صرف النظر نهائياً عن نقل النفايات من بيروت إلى اقليم الخروب، قال: «هذا الأمر يبحث لاحقا في حال وجدنا المطمر المناسب ونحن مجبرون بمدينة بيروت ولن تكون غائبين عن الأمر ونحن نعتبر أن اهل بيروت هم أهنا».